Risque de confusion entre marques : l’appréciation souveraine exclut la contrefaçon en présence de différences substantielles (Cass. com. 2014)

Identification			
Ref 33519	**Juridiction** Cour de cassation	**Pays/Ville** Maroc / Rabat	**N° de décision** 532/1
Date de décision 20/11/2014	**N° de dossier** 2013/1/3/1127	**Type de décision** Arrêt	**Chambre** Commerciale
Abstract			
Thème Concurrence déloyale, Propriété intellectuelle et industrielle		**Mots clés** منافسة غير مشروعة, Concurrence déloyale, Contrôle restreint de la Cour de cassation, Différences visuelles et phonétiques substantielles, Exclusion de la contrefaçon, Motivation suffisante de la décision, Notoriété de la marque antérieure, Risque de confusion entre marques, Similitude partielle des signes, Appréciation souveraine des juges du fond, استبعاد وقوع المستهلك في الغلط, تعليل كاف للقرار, تقدير محكمة الموضوع, حماية العلامة التجارية, رفض الطلب, رقابة محكمة النقض على قضاء الموضوع, شهرة العلامة السابقة, عناصر التشابه والاختلاف بين العلامات, تشابه جزئي بين العلامتين, Absence de risque de confusion	
Base légale Article(s) : 137, 154, 155, 161, 162 - Dahir n° 1-00-19 du 9 kaada 1420 (15 février 2000) portant promulgation de la loi n° 17-97 relative à la protection de la propriété industrielle Article(s) : 6 bis - Convention de Paris pour la protection de la propriété industrielle du 20 mars 1883. Adhésion du Maroc par Dahir du 23 juin 1917		**Source** Non publiée	

Résumé en français

La Cour de cassation rejette le pourvoi dirigé contre l'arrêt d'une cour d'appel ayant exclu l'existence d'un risque de confusion entre deux marques enregistrées dans la classe 3 de la classification de Nice, l'une invoquant l'atteinte portée à sa marque antérieure notoirement connue (« NIVEA ») par l'enregistrement de la marque litigieuse (« AVEA »).

À ce titre, elle rappelle que l'appréciation du risque de confusion et des éléments constitutifs de la concurrence déloyale relève du pouvoir souverain des juges du fond. La Haute juridiction limite son contrôle à la vérification de l'existence d'une motivation suffisante, cohérente et conforme aux principes juridiques applicables.

En l'espèce, la cour d'appel avait retenu qu'il n'existait qu'une similitude partielle entre les signes

litigieux, circonscrite aux trois lettres finales communes (« VEA »). Elle avait cependant relevé, à juste titre selon la Cour de cassation, l'existence de différences substantielles affectant notamment l'apparence visuelle globale (forme géométrique, couleurs dominantes et graphisme distinct) et phonétique (différence significative dans les premiers caractères des deux dénominations). Ces éléments distinctifs apparaissaient suffisants aux yeux de la juridiction du fond pour exclure tout risque de confusion dans l'esprit du consommateur moyen.

De surcroît, la Cour précise que la cour d'appel n'était pas tenue d'examiner distinctement l'argument relatif à la notoriété alléguée de la marque antérieure, dès lors qu'elle avait préalablement écarté tout risque de confusion susceptible de porter atteinte à ladite marque.

Par conséquent, en constatant que l'arrêt attaqué reposait sur une appréciation souveraine suffisamment motivée, conforme aux dispositions des articles 137, 154, 155, 161 et 162 de la loi n°17-97 relative à la protection de la propriété industrielle, la Cour de cassation considère que le moyen soulevé n'est pas fondé. Elle rejette dès lors le pourvoi.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

بناء على قرار السيد رئيس الغرفة بعدم إجراء بحث طبقا لمقتضيات الفصل 363 من ق م م.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن الطالبة شركة (ب. س.) تقدمت بمقال لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء تستأنف بمقتضاه مشروع القرار رقم 27.681 الصادر في مسطرة التعرض على قرار السيد مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية القاضي برفض التعرض الذي أقامته لديه بواسطة وكيلتها (S.) et بتاريخ 2010/12/27 تحت عدد 3019 ضد الطلب الذي تقدمت به شركة (A.) بتاريخ 2010/10/18 لدى نفس المكتب لتسجيل علامة AVEA في الفئة 3 من تصنيفة نيس الدولية لكونها مشابهة لعلامة العارضة NIVEA المسجلة بتاريخ 1994/12/02 تحت رقم 10145 في نفس الفئة، مشيرة الى أنها المالكة الوحيدة لعلامة NIVEA المحمية بطريقة شرعية في المغرب بموجب الفصول 140 و143 و153 من الظهير رقم 97/17، غير أن مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية رفض التعرض وسجل العلامة المذكورة، بدعوى « أن الشارة المتعرض ضدها يمكن اعتمادها كعلامة لحماية منتوجات مشابهة دون أن تمس بحقوق العارضة، معتبرا أن العناصر المدلى بها من طرف هذه الأخيرة غير كافية لإثبات الشهرة بالتراب المغربي » وأنه بمقارنة المنتوجات يتبين أن المنتوجات المطلوب تسجيلها موضوع التعرض مشابهة لمنتوجات العلامة السابقة للعارض، وانه بمقارنة الشارتين يتبين أن هناك اختلافا بين العلامتين في العناصر السمعية والبصرية وبعض الحروف رغم احتواء كل منهما على حروف ثلاثة مشابهة V.E.A وأن الاختلافات المذكورة من شأنها استبعاد أي إمكانية لخلق التباس في ذهن المستهلك العادي » والحال أن هذا التعليل في غير محله، لأنه انطلق من تعداد الحروف وشكلها، والاختلاف في النطق بين العلامتين، بدل الأخذ بأوجه الشبه بينهما، كما أنه في الوقت الذي أقر فيه بوجود تشابه بين العلامتين في جميع المنتوجات وكذا في الحروف الثلاثة، فإنه مع ذلك قرر قبول تسجيل العلامة موضوع النزاع، كما زعم وجود اختلاف بين العلامتين NIVEA و AVEA بسبب النطق واللفظ وهذا لا يستبعد وجود واقعة التقليد التي قامت بها شركة (A.) لعلامة العارضة لأن العلامتين تنطقان تقريبا بنفس النطق وتحتويان على نفس

الحروف الثلاثة وهي VEA وتتعلقان بنفس منتجات الدرجة 3، وتعمدت بطريقة ذكية نقل الحروف الثلاثة المذكورة وتعويض الحرفين الأولين بالحرف A لتحصل على العلامة AVEA وهذا التعديل البسيط والمقصود، ليس من شأنه إزالة التشابه الواضح بين العلامتين، فكلاهما يتكون من مقطعين حرفيين NI وVEA بالنسبة لنيفيا NIVEA وA و VEA بالنسبة ل AVEA وينتج عن ذلك أنهما تتقاسمان نفس النغمة بنفس النطق والسمع ونفس الخط ونفس النظرة البصرية ولا يمكن للمدعى عليها التي تعمل في نفس مجال العارضة الزعم بكونها تجهل علامة NIVEA بسبب شهرة هذه العلامة واستعمالها الوطني والعالمي وشهرتها المعروفة، ومن ثم فإن تبني المدعى عليها لشارة مشابهة لشارة العارضة من شأنه خلق التباس في ذهن المستهلك ذي الذكاء المتوسط حول أصل المنتوج وهوية الصانع خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه، وبذلك يكون طلب التسجيل الذي وافق عليه مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية لعلامة AVEA باطلا لسبقية التسجيل الذي قامت به العارضة وللتشابه الواضح بين العلامتين NIVEA و AVEA علاوة على الصيت والشهرة التي تتمتع بها علامة العارضة ومنتوجاتها الألمانية الجيدة، كما أنه يشكل منافسة غير مشروعة ويقع تحت طائلة المادة 184 من القانون رقم 97/17، ملتمسة لذلك قبول تعرضها على الطلب رقم 133744 الرامي إلى تسجيل علامة AVEA من طرف المستأنف عليها، وفي الموضوع الأمر بالتشطيب على العلامة المذكورة المسجلة من طرف مدير المكتب المغربي لحماية الملكية الصناعية والتجارية بالدار البيضاء بمقتضى القرار رقم 27681، وذلك بمجرد تبليغه القرار الذي سيصدر، وأمر المستأنف عليها بالتوقف فورا وبمجرد صدور القرار المنتظر من أي ترويج أو استعمال للعلامة المذكورة بأي شكل من الأشكال تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 5000.00 درهم عن كل يوم تأخير ابتداء من تاريخ صدوره، والأمر بنشر القرار الذي سيصدر في جريدة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية باختيار العارضة وعلى نفقة المستأنف عليها وتحميلها الصائر. وبعد جواب المستأنف عليها أصدرت محكمة الاستئناف التجارية قرارها بتأييد القرار المطعون فيه وتحميل الطاعنة الصائر، وهو المطعون فيه.

في شأن الوسائل مجتمعة:

حيث تنعى الطاعنة على القرار عدم ذكر الوثائق والمستندات المدلى بها وعدم مناقشتها، وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم وانعدام التعليل، وسوء تطبيق وخرق القانون، وبخرق مبدأ تعدد الحماية الواردة في المواد 137 و161 و162 من قانون 17-97، بدعوى أنها أدلت بمجموعة من الوثائق المثبتة لشهرة علامتها، غير ان محكمة الاستئناف لم تلتفت اليها بل لم تذكرها ولم تعلل سبب ذلك، مع ان الطالبة تعتبرها حاسمة في النزاع واعتمادها كان سيؤدي حتما الى خلاف ما ذهب إليه القرار المطعون فيه خاصة وان المطلوبة لم تنازع فيها ولم تناقشها. كما أن المطلوبة بدورها أدلت بمجموعة من وثائق الشحن تفيد استيراد علامة AVEA المقلدة من مالكتها الحقيقية MCBRIDE AVEA وأثارت الطالبة ضمن مذكرتها المدلى بها في جلسة 2012/05/15 أن ما قامت به المطلوبة يعد ادعاء لملكية علامة في ملك الغير، وان لها فقط حقا استئثاريا في الاستيراد والتوزيع لا غير، ويكون التسجيل الذي قامت به لعلامة AVEA تسجيلا باطلا وتدليسيا يرمي: الى التغليط، غير أن محكمة الاستئناف لم تلتفت لدفوعها المذكورة.

كذلك اعتبرت محكمة الاستئناف ان هناك تشابه جزئي بين العلامتين NIVEA و AVEA خصوصا فيما يتعلق بالأحرف الثلاثة الاخيرة AVE وأن هذا التشابه الجزئي ليس من شأنه أن يوقع الجمهور في الخطأ لوجود اختلاف كبير في باقي الخصائص الأخرى لكل علامة، وهو تعليل انطلق من تعداد الحروف وشكلها والاختلاف في النطق بين العلامتين بدل الأخذ بأوجه الشبه، كما أنه تناقض في منطقه، إذ في الوقت الذي أقر فيه بوجود تشابه جزئي بين العلامتين بخصوص الأحرف الثلاث AVEA لم ينتبه الى أن علامة المطلوبة تتكون فقط من أربعة أحرف، وأخذت من علامة الطالبة ثلاثة من حروفها، وهذا كاف لوحده للقول لوجود التقليد والمنافسة غير المشروعة، كما لم تلتفت المحكمة الى انه إذا كان هناك نقص في التشابه، فإنه يعوض بكون العلامتين تتشابهان في مجموع المنتوجات التي تنتمي الى نفس الفئة 3، كما تعوضه شهرة علامة الطالبة التي لم يتطرق لها القرار بتاتا. فالتشابه واضح بين العلامتين NIVEA وAVEA عكس ما علل به القرار المطعون فيه، إذ وقع استنساخ العلامة NIVEA للطالبة عن قصد ومكر بحيث وقع تعويض الحرفين الأولين منها وهما NI بالحرقة A الأمر/الذي أعطى AVEA كما ان علامة المطلوبة تحتوي على ثلاث حروف مشتركة من أصل 4 وهي VEA بنفس الترتيب القوي المحمي والمهيمن على علامة الطالبة وككون العلامتان من مقطعين فقط NI و VEA في NIVEA وA و VEA في AVEA وينتج عن ذلك انهما تتقاسمان نفس النغمة الصوتية بنفس النطق ونفس الوزن ونفس السمع ونفس الخط ونفس النظرة، عكس ما ذهب اليه

القرار المطعون فيه، وهو ما يؤدي الى خلق التياس في ذهن المستهلك ذي الذكاء المتوسط حول أصل المنتوج وهوية الصانع خاصة وان الطالبة ألمانية ومنتوج NIVEA ألماني معروف بالجودة والشهرة بينما الشركة المقلدة شركة بولاندية غير معروفة، وزيادة على ذلك فان حدوث الخلط واللبس من عدمه غير معتبر قانونا حينما يتعلق الأمر بمنتوجات من نفس الفئة خاصة إذا تعلق الأمر بالشهرة. كما غاب عن القرار المطعون فيه ان التزييف هو كل اعتداء على حق مسجل قانونا ومشمول بالحماية وفق الشروط المحددة في قانون الملكية الصناعية، ومحكمة الاستئناف التي اعتبرت أن التشابه الجزئي بين العلامتين ليس من شأنه ان يوقع في اللبس والخطأ دون اكتراث بكون الاعتداء وقع على نفس الفئة 3، تكون قد خلطت بين الفصلين 154 و155 وأساءت تطبيق مقتضياتها على النازلة. كما أن من بين ما أثارته الطالبة أمام محكمة الاستئناف التجارية، موضوع شهرة علامتها NIVEA وأن مدير المكتب المغربي لحماية الملكية الصناعية اعتبر في قراره « ان هذه العلامة غير معروفة وغير مشهورة لكون ما أدلت به الطالبة في هذا الصدد غير كاف »، دون ان يذكر ما هي نتية الدلائل المقبولة لديه للبرهنة على شهرة علامتها، وخلافا لهذا الزعم بينت الطالبة أمام محكمة الاستئناف ان علامة NIVEA يعرفها الخاص والعام من المغاربة وان تسجيلها الأول في المغرب يعود الى 1974/12/06 تحت رقم 4512، ووقع تجديده بتاريخ 1994/12/02 تحت رقم 10145 لتمتد صلاحيته لغاية 2014، أي أنها متواجدة بالمغرب منذ ما يقارب أربعين سنة.

كما دفعت بأن علامتها غنية عن التعريف بها، بأي عنصر من العناصر التي يشترطها مدير المكتب المغربي للملكية الصناعية لإثبات شهرتها، لكونها اكتسبت في المغرب درجة كبيرة من الشهرة ليس فقط لدى ذوي الاختصاص، بل لدى كل شرائح الجمهور المغربي، مما أكسبها شهرة واسعة كانت دائما مصاحبة بإشهار مكثف ومنتظم في العديد من القنوات التلفزية عبر الأقمار الاصطناعية ووسائل الإذاعة والبت الواسعة الأخرى، وبسبب الإشهار عبر القارات اكتسبت درجة فائقة من الشهرة لدى شريحة واسعة من الجمهور عبر العالم، واستنادا لذلك أثارت الطالبة مقتضيات المادة 137 من قانون 97/17 التي تنص بوضوح على « انه لا يجوز ان تعتمد كعلامة، الشارة التي تمس بحقوق سابقة مسجلة، أو بعلامة مشهورة، وكذا مقتضيات المادة السادسة مكررة من معاهدة باريس المؤرخة في 20 مارس 1888 النافذة المفعول في المغوب لكون علامتها تستفيد من حماية هذه المعاهدة بسبب شهرتها. وطلبت العارضة من محكمة الاستئناف التجارية إبطال تسجيل المستأنف عليها لعلامة AVEA لمساسه بعلامتها/المشهورة NIVEA ومن شأنه إحداث خلط وبلبلة بينهما، لكونه لاحقا في الزمن على تسجيل الطالبة ويتعلق بنفس المنتجات من الفئة 3، وذلك اعتمادا على المادة 161 من نفس القانون التي تعطيها الحق في ذلك عملا بالمادة 1 نفس القانون، كما طالبت بإبطال التسجيل المذكور عملا أيضا بالمادة 162 منه، غير ان المحكمة تجاهلت النظر في القضية على ضوء النصوص والمعاهدة المثارة أمامها في هذا الصدد ولم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى ما أثارته الطالبة أمامها حول هذا الموضوع، ولم تمنح لمجلس النقض إمكانية مباشرة مراقبته لمدى تطبيق النصوص القانونية والمعاهدة المذكورة فجاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه ويتعين نقضه.

لكن، حيث ان القول بوجود العناصر المكونة للمنافسة غير المشروعة من عدمها يعد من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع التي لها سلطة تقديرية واسعة في تكييف الأفعال المعروضة عليها، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض متى كان تعليلها مستساغا ومبررا لمنطوق قرارها، وهي باعتبارها « ان هناك تشابها جزئيا فقط بين العلامتين يهم الأحرف الثلاثة الأخيرة VEA وان هذا التشابه الجزئي ليس من شأنه ان يوقع الجمهور في الخطأ لوجود اختلاف كبير في باقي الخصائص الأخرى المكونة لكل علامة كاللون والشكل والاسم، إذ علامة AVEA مكتوبة بلون أسود داخل إطار مستطيل يغلب عليه اللون الأخضر، أما علامة NIVEA فمكتوبة بأحرف صغيرة بيضاء داخل إطار دائري بلون أزرق، كما ان الشارة الاولى A لعلامة أفيا مغايرة في النطق عن الشارة الأولى NI لعلامة نيفيا، وهذا الاختلاف الواضح بين باقي خصائص العلامتين يسهل على المستهلك العادي التفريق بين العلامتين » تكون قد أبرزت بما يكفي ان وجود تشابه جزئي فقط بين الحروف الثلاثة الأولى للعالمتين NIVEA و AVEA غير كاف للقول بوجود منافسة غير مشروعة، على اعتبار ان باقي مكونات العلامتين المذكورتين تختلف بشكل كبير مع بعضها البعض، سواء فيما يخص اللون أو الشكل أو الاسم بل وحتى في النطق، ولو انصبت على نفس المنتوجات موضوع الفئة 3 من تصنيفة نيس، مما لا يمكن معه للمستهلك العادي الخلط بينهما، وتعليلها المذكور يبرر نتيجة قضائها، وفيه استبعاد ضمني للمناقشة المتعلقة بشهرة علامة الطالبة، ما دام لم يثبت للمحكمة قيام عناصر المنافسة المشروعة مما كانمعه في غنى عن مناقشة ما دام لم ينبت للمحكمة قيام عناصر المنافسة المشروعة مما كأنمعه في غنى عن مناقشة ما أدلت به الأخيرة من وثائق لإثبات شهرة علامتها فجاء قرارها مبنيا على أساس، ومعللا بما يكفي وغير خارق لأي مقتضى،

والوسائل على غير أساس.

لأجلهِ

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالبة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العدية المقية بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد عبد الرحمان المصباحي رئيسا والمستشارين السادة: فاطمة بنسي مقررة والسعيد شوكيب وفوزية رحو وعبد الالاه حنين أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد السعيد سعداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.

Version française de la décision

Après en avoir délibéré conformément à la loi.

Vu la décision du président de la chambre de ne pas ordonner de mesure d'instruction conformément aux dispositions de l'article 363 du Code de procédure civile marocain.

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué que la demanderesse, société (B.S.), a interjeté appel devant la Cour d'appel commerciale de Casablanca contre le projet de décision n°27.681 rendu dans la procédure d'opposition formée contre la décision du directeur de l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC) rejetant l'opposition qu'elle avait formulée par l'intermédiaire de son mandataire S. , le 27 décembre 2010 sous le numéro 3019, à l'encontre de la demande d'enregistrement de la marque AVEA déposée par la société (A.) le 18 octobre 2010 dans la classe 3 de la classification internationale de Nice, au motif que ladite marque est similaire à la marque antérieure NIVEA, enregistrée le 2 décembre 1994 sous le numéro 10145 dans la même classe, précisant qu'elle était l'unique titulaire de la marque NIVEA, légalement protégée au Maroc conformément aux dispositions des articles 140, 143 et 153 du dahir n°97/17 ;

Que le directeur de l'OMPIC a néanmoins rejeté cette opposition et enregistré la marque contestée, considérant que « le signe contesté pouvait être adopté comme marque protégeant des produits similaires sans porter atteinte aux droits de la demanderesse, les éléments fournis par cette dernière étant insuffisants pour démontrer la notoriété au Maroc » ; qu'il a estimé que les produits pour lesquels l'enregistrement était demandé étaient similaires à ceux de la marque antérieure, mais qu'en comparant les deux signes, des différences auditives et visuelles ainsi que certaines lettres apparaissaient, malgré la présence commune des trois lettres V.E.A, et que ces différences excluaient tout risque de confusion pour le consommateur moyen ;

Que la demanderesse critique ce raisonnement, le qualifiant d'erroné car fondé uniquement sur la comparaison des lettres et leur prononciation au lieu de retenir les points de ressemblance ; qu'elle souligne que les deux marques comportent les mêmes trois lettres VEA et concernent des produits identiques relevant de la même classe 3 ; que le changement intentionnel des deux premières lettres « NI » par la lettre « A » ne suffit pas à dissiper la ressemblance évidente ; qu'elle affirme que ce choix a pour but de créer une confusion chez le consommateur moyen sur l'origine des produits et l'identité du fabricant, du fait notamment de la renommée incontestable de la marque NIVEA ;

Qu'elle conclut que l'enregistrement de la marque AVEA est nul en raison de l'antériorité de sa propre marque, de leur ressemblance manifeste, et de la notoriété de ses produits allemands, constituant ainsi une concurrence déloyale sanctionnée par l'article 184 de la loi n°97/17 ; elle sollicite en conséquence la radiation de la marque AVEA enregistrée par l'OMPIC, l'interdiction de son utilisation sous astreinte de 5000 dirhams par jour de retard, ainsi que la publication du jugement à intervenir dans deux journaux aux frais de l'intimée ;

Que la Cour d'appel commerciale a rendu son arrêt en confirmant la décision contestée et condamnant la demanderesse aux dépens, d'où le présent pourvoi ;

Sur les moyens réunis :

Attendu que la demanderesse reproche à l'arrêt attaqué d'avoir omis de mentionner et de discuter les documents produits, d'être dénué de base légale, insuffisamment motivé, de mal appliquer et de violer la loi ainsi que le principe de protection multiple des articles 137, 161 et 162 de la loi 17-97 ; qu'elle souligne avoir versé aux débats des pièces prouvant la renommée de sa marque, pièces auxquelles la Cour d'appel n'a pas prêté attention, alors qu'elles étaient déterminantes pour la solution du litige, et que l'intimée n'a pas contestées ; que la demanderesse précise également avoir soulevé l'argument selon lequel l'intimée revendique une marque appartenant en réalité à la société MCBRIDE AVEA dont elle ne serait que distributrice exclusive, ce qui rendrait frauduleux l'enregistrement litigieux ; que la Cour d'appel n'a pas examiné ces moyens ;

Qu'elle ajoute que la Cour d'appel a reconnu une similitude partielle entre les marques NIVEA et AVEA limitée aux trois dernières lettres AVEA, tout en estimant qu'elle ne crée pas de risque de confusion en raison des différences restantes, raisonnement contradictoire car trois lettres sur quatre sont reprises par la marque contestée, caractérisant une contrefaçon manifeste ; que cette ressemblance s'accentue par le fait que les deux marques concernent les mêmes produits de la classe 3 ; qu'elle fait valoir que la Cour d'appel aurait dû considérer la notoriété incontestable de la marque NIVEA, présente au Maroc depuis près de quarante ans, bénéficiant d'une publicité massive et constante, conformément à la protection prévue par l'article 137 de la loi n°97-17 et l'article 6 bis de la Convention de Paris du 20 mars 1888 ; que la Cour d'appel a ignoré ces dispositions et arguments, rendant son arrêt entaché d'un défaut de motivation assimilable à une absence de motifs et devant être cassé ;

Mais attendu que l'appréciation des éléments constitutifs de la concurrence déloyale relève exclusivement du pouvoir souverain des juges du fond, dont la décision n'est soumise au contrôle de la Cour de cassation que sur l'existence d'une motivation suffisante justifiant sa conclusion ; que la Cour d'appel, après avoir relevé la similitude partielle limitée aux trois lettres VEA, a constaté l'existence de différences majeures entre les deux marques, tant par la forme, la couleur, le graphisme que par la prononciation initiale des signes, permettant au consommateur moyen de les distinguer aisément et excluant ainsi tout risque de confusion ; que cette motivation exclut implicitement la nécessité d'examiner la renommée alléguée de la marque antérieure, en l'absence même d'un risque de confusion suffisant ;

Que dès lors, la Cour d'appel a suffisamment motivé sa décision, sans violer aucune disposition légale, et les moyens ne sont donc pas fondés ;

Par ces motifs :

La Cour de cassation rejette le pourvoi et condamne la demanderesse aux dépens.

Ainsi décidé et prononcé en audience publique par la Cour de cassation à Rabat, en présence de la

composition mentionnée au jugement original.